المرأة الجزائرية
بعد الاستقلال

ديفيد غوردون

عند فجر الاستقلال في الجزائر ، وبالرغم من جو الارتباك والتضعضع الاقتصادي الذي كان سائدا وقتذاك، كانت آمال المرأة، والآمال المعقودة على المرأة، عالية. لكن قوة ارث القرون والاجيال كانت ستعود للظهور بعد برهة وجيزة . وكانت الفجوة بين الوعود والواقع ، بين التشاريع والحقيقة ، ستزداد اتساعا.

كانت النساء قد اسهمن في الكفاح لاجل الاستقلال، اسهاما بطوليا في كثير من الاحيان، وكن قد دفعن ثمن حقهن في المساواة بالآلام التي كابدنها الى جانب الرجال . وفضلا عن ذلك ، فان كثيرا من زعماء الحركة كانوا يدينون، الى حد ، بالقيم الاشتراكية – التي من بينها المساواة بين المرأة والرجل . وكان « برنامج طرابلس » ، الذي تم اعداده وتبنيه بالاجماع كشرعة للامة الجديدة ، قبل ان اصبح الاستقلال رسميا في تموز (يوليو) ١٩٦٢ بوقت قصير ، قد اعلن فيما يتعلق بالنساء : ان اسهامهن في الثورة قد خلق حالة مؤاتية لاسهامهن في تطوير الدولة؛ وانه ينبغي ازالة جميع الحواجز التي تعترض مثل هذا الاسهام، بما فيها « العقلية السلبية » لدى الجنسين معا ، وهي العقلية التي اعتبرت النساء ادنى من الرجال؛ وانه ينبغي القيام بصراع ايجابي طويل الامد بغية تأمين اسهام المرأة في المنظمات الوطنية والحزبية وفي حياة البلاد الاقتصادية . (كما ان الدستور، المعلق الآن، ضمن كذلك المساواة بين الجنسين) . وقد اكد بن بيلا هذه المبادىء تكرارا في خطبه . قال مثلا في ١٣ ايار (مايو) ١٩٦٣ :

« ان النساء الجزائريات ، اللواتي لعبن دورا مهما في الثورة ، ينبغي ان يلعبن الدور نفسه في بناء بلادنا . ونحن نعارض اولئك الذين ، باسم الدين ، يرغبون في ترك نسائنا خارج هذا البناء . اننا نحترم التقاليد الاسلامية ، لكننا نريد اسلاما ثوريا لا اسلاما تركته لنا السيطرة الاستعمارية . لقد جرت محاولة لوضع المرأة الجزائرية خلف ستار لمنعها من تأدية واجبها، واجب الاسهام في حياة الجزائر . ينبغي تجنيد النساء كالرجال لبناء مستقبل سعيد لبلادنا . ليس ارتداء الحجاب هو الذي يجعلنا نحترم النساء ، بل العواطف النقية التي تعمر بها قلوبنا » . وقد تبنت جميع الصحف والمجلات الرسمية هذه الفكرة ، ابان

السنوات الاولى للاستقلال، ونشرت صورا لنساء متجلببات، بعضهن محجبات وبعضهن سافرات، وهن يقترعن باعتزاز ويخدمن كنائبات في الجمعية الوطنية الاولى؛ كما نشرت صورا لجميلة بوحيرد وهي تتجول كبطلة في البلدان العربية، وذكرت انه حيثما ذهبت كانت «تستقبل بالمديح والتهليل كشخص اسطوري». وعندما القت خطابا في ضواحي مدينة الجزائر، حول دور المرأة الجزائرية في المستقبل، امتدحها الجمهور الجزائري وهلل لها بدوره.

بحلول عام ١٩٦٤ كان الجو قد تغير، وكان الوعد بمساواة حقيقية قد ابتدأ يتلاشى، لكنه ما يزال يُعطى رسميا وشفهيا. وبين ١٦ و ٢١ نيسان (ابريل) عقدت جبهة التحرير الوطنية اول مؤتمراتها بعد الثورة واصدرت وثيقة تعرف باسم «شرعة الجزائر»، وهي الشرعة التي ما تزال تشكل احدى الوثائق الاساسية للجزائر الثورية المستقلة. وفي هذه الوثيقة «اعادة للمبادىء التي وضعها برنامج طرابلس. وهي تصف «التحقير» التقليدي الذي تعرضت له النساء نتيجة «للتأويلات الرجعية والمغلوطة للاسلام»، ونتيجة للاستعمار الذي ادى بالمجتمع التقليدي، من باب الدفاع عن الذات، الى الانكفاء على نفسه (وهكذا اصبح، كما يعني هذا ضمنا، اكثر محافظة مما كان سيكون لولا ذلك). وتعلن الوثيقة ان بامكان اي امرأة كما هو بامكان اي رجل، الانتماء «الى احدى خلايا الحزب، وان تكون مناضلة» عاملة في الحزب، وانه ينبغي عدم الاستخفاف بالطاقة الثورية للاتحاد الوطني للنساء الجزائريات. لكنها تعلن ايضا، وكأنها توجه انذارا (اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان المؤتمر كان يتسم باصرار قوي غير متوقع من جانب موفدين كثيرين على ان التقاليد الاسلامية في الجزائر الجديدة يجب ان تحاط بمزيد من الانتباه)، بانه يجب «ان يصار في اسرع وقت ممكن الى اصدار قانون للاسرة طبقا لتقاليدنا وللنظام الاشتراكي الذي اخترناه».

بين الوعد والواقع

ان الخطب والتصاريح الرسمية شيء، والواقع في كثير من الاحيان شيء آخر. وقد فوجىء المراقبون الاجانب بعد الاستقلال بعدد النساء المحجبات في الشوارع، وبغياب النساء عن مقاهي شارع ميشليه سابقا، وبالدور المحدود جدا الذي يلعبه النفر الضئيل من النائبات في سياسة الجزائر.

كتب «مثلا» جول روا الذي كان يسكن في الجزائر قبل استقلالها، يقول انه يشعر بانه غريب في الجزائر الجديدة «بجماهيرها التي تتألف من شبان مسلمين يغلب عليهم الحزن، بلا نساء». وقدمت الكاتبة دومينيك ديساتي، في «تحقيق» (١٩٦٤) حول نساء افريقيا الشمالية، عرضا متشائما للغاية عن النسوة الجزائريات بعنوان: «المرأة الجزائرية

تجد السلام جحودا » . فقدوجدت ديسانتي ان الخادمات اللواتي كن يعملن عند الاوربيين عاطلات عن العمل وكثيرا ما يزلقن الى البغاء ؛ وان النساء التقليديات يعشن كما كن يعشن قبلا في الارياف ؛ وان النساء «المتطورات» يشعرن بخيبة امل في كثير من الاحيان . وقالت لها احدى هؤلاء : « ابان النضال كنا نتمتع بالمساواة . والآن ، بمجيء السلام ، اصبح الامر اليومي هو : اعملن من اجل الرجال اولا ، فهم رأس العائلة » . وتستطرد ديسانتي قائلة ان العادات التقليدية تسيطر من جديد ، وانه ليس امرا غريبا او نادرا ان يبين احد الشبان امرأة جزائرية ترتدي ثيابا اوربية قائلا لها : «انت عارية كامرأة فرنسية ، يا عاهرة ! » او ان يقول لجماعة من النساء يدخنّ : « اين تظنن انفسكن — في باريس ؟» وتختم بحثها بقولها : « كن مساويات للرجال في الحرب ، وقد نسيهن السلام » ، وتضيف : « في الوقت الحاضر ، البطلات متعبات ، وبعضهن يائسات وقد زال عنهن الوهم . انهن ينتظرن بفروغ صبر ويأملن بهبوب ريح ثانية . لم يعدن يرغبن في هياج الحروب المثير ، بل يردن التنفس بحرية » . وبعد ذلك بعامين كتبت امرأة اخرى ، هي انيا فرانكوس ، سلسلة من المقالات عن الجزائر اليوم ، وقالت في معرض حديثها : « دخلنا بيتا صغيرا مصنوعا من حجارة مستديرة وصفيح مضلع ؛ وخبأت النساء انفسهن ، كما يفعلن في كل مكان في الجزائر » . وقالت في مكان آخر : « وكما هو الحال دائما في الجزائر ، فان السماء زرقاء احيانا ، والملامح كثيرا ما تكون كئيبة ، وثمار البندورة دائما باهظة السعر ، والنساء محجبات » . ونذكر مراقبا اخيرا ، هو دنيس فاس ، الذي يعلق على هذه المقالات والاقوال ويقول : «مهما كان تحرير المرأة ، في الواقع ، امرا محتما ، فانه لن يكون سهلا : انه ينطوي على وضع المجتمع كله موضع التساؤل » .

ومع ان المرء يرى ، بالطبع ، نساء سافرات في الشوارع ، ويعملن في الوزارات ، ويخدمن كنائبات ، ويعملن الى جانب الرجال في المراكز الخيرية والاجتماعية وما اليها ، الا ان دور هؤلاء النساء المتطورات هو دور خارجي هامشي . وهكذا فانهن يؤدين دورا صغيرا في منظمات الحزب ، وبحلول ١٩٦٤ كانت امرأة واحدة لا غير قد انتخبت الى احدى «اللجان الادارية» (وهي اللجان التي تدير المشاريع او المزارع التي كانت قبلا للمستوطنين الفرنسيين او التي أممت ووضعت تحت ادارة العمال او الفلاحين انفسهم) . وقد تبين ان التجاوب مع الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات كان محدودا جدا . وفي الجمعية الوطنية الثانية انخفض عدد النائبات من عشر الى اثنتين . وكان الانجاز التشريعي الوحيد الذي يمكن عزوه الى احدى هؤلاء النائبات ، قانونا تبنته السيدة خميستي (زوجة وزير الخارجية آنذاك) ، يقضي بجعل السادسة عشرة الحد الادنى كسن للزواج ، وجعل موافقة المرأة على الزواج ضرورية كموافقة الرجل ، نظرا لان الزواج يتطلب تسجيلا مدنيا . غير انها صرحت بذاتها في مقابلة اجرتها معها

صحيفة «الشباب»، بانها كانت قد ارادت ان تجعل سن الحد الادنى مطابقة لسن الاقتراع (اي التاسعة عشرة) غير ان القوى المحافظة حالت دون ذلك .

اما مواقف الناس تجاه الموضوع فتتباين تباينا كبيرا، ولا يمكن القول بحال من الاحوال ان جميع الشبان يحبذون تحرر المرأة التام . فقد تكشفت اختلافات مهمة في الاتجاهات، في مساجلة نظمها الاتحاد الجزائري لمراكز العطل لطلاب المدارس الثانوية حول موضوع الزواج المختلط بين الجزائريين والفرنسيات. فقد شدد احد الطلاب على ان تغييرا في العقلية يجب ان يتم قبل ان تصبح الزواجات المختلطة ممكنة . فالجزائريون، كما قال، موسومون بالماضي ، وفي حين يستعمل الطلاب كلمات كبيرة فانهم لا يستطيعون ان يروا المرأة ، حين يرونها فعلا ، الا كموضوع لذة . وجاء في رأي آخر ان السفور سيؤدي الى الفجور والدعارة . وقال ثالث ان التغيير يجب ان يكون جذريا جوهريا : فلا غنى عن النساء لتتميم حياة الرجال روحيا . وقد كشفت دراسة اجريت في ١٩٦٥ عن الصورة التي تدور في اذهان الشابات الجزائريات عن انفسهن ، بنيت على عشر مقالات انشائية كتبتها طالبات مدارس ثانوية في السادسة عشرة من عمرهن ، كشفت عن انهن يشعرن جميعا «بالخلاص» بعد ١٣٢ عاما من « الظلمة » ؛ وان مشكلات القلق الميتافيزيقي لا تعنيهن كثيرا؛ وانهن يرغبن في تحقيق قيمهن و كرامتهن كنساء ؛ وانهن يبتغين الحرية في اختيار ازواجهن، وان تكون لهن مهنة ؛ لكنهن لم يبدين اهتماما بالسياسة .

المرأة و العامل الاقتصادي

ربما كان احد اسباب انعدام الاهتمام هذا بالسياسة ، هو الاضطراب المؤسف الذي سيطر على الحياة السياسية في الجزائر منذ استقلالها. ولا ريب في ان احد اسباب المصاعب التي تواجهها النساء هو الحالة الاقتصادية اليائسة (بالنظر الى ان اكثر من مليوني شخص ما يزالون عاطلين عن العمل عند كتابة هذا المقال في ١٩٦٦). كان ادراك هذا العامل الاقتصادي هو الذي حدا بمريم بلميحوب ، المناضلة السابقة والنائبة في الجمعية الوطنية الاولى ، الى ان تعلن في ١٩٦٤ : « ان المجتمع الجزائري يشكل وحدة كاملة ؛ والمشكلة الحقيقية في الجزائر اليوم هي مشكلة اقتصادية، مشكلة توحيد السكان العاملين اقتصاديا. ومشكلة النساء هي الحصول على عمل. والى الدرجة التي يمكن فيها ضمان الاستقلال الاقتصادي للمرأة عن طريق اعطائها العمل ، الى تلك الدرجة عينها يضمن المرء تحريرها » . وليس غريبا ان يجري تفضيل النساء على الرجال في الاعمال ، مع انهن ينتشرن في جميع قطاعات الاقتصاد المختلفة ، ولو ان انتشارهن ضئيل . والمجال الاوسع لعملهن هو مجال ادارة البريد والبرق،

حيث يؤلفن ، حسب احد الاحصاءات، ٤٥ بالمائة من مجموع الموظفين. ويقدر البعض ان ٣٠،٠٠٠ امرأة ينتمين الى الاتحادات والنقابات .

وفي مقابلة تتعلق بمسألة التوحيد الاقتصادي ، اعربت ثلاث من النساء كن قد اسهمن بنشاط فعال في الثورة عن آراء كشفت عن موقف صلب وايجابي ازاء الحقائق. فاحداهن (وهي ارملة سائق سيارة اجرة كان يستخدم سيارته لنقل الاسلحة وقد اعتقل واختفى في ١٩٥٧ ، وكانت هي نفسها تقوم بالحراسة والمراقبة فيما يجتمع الثوار في منزلها) قالت لنا اختبارها كمناضلة قد علمها كيف يمكنها التصدي لمواجهة الحياة. فهي تخدم الآن كعاملة اجتماعية بين الايتام . وتقول ان الآراء المتحيزة التي يحملها الرجال ضد قيام النساء بالعمل ليست قضية بالنسبة لها ـ « بالنسبة لنا نحن الفقراء ، فاننا لا نملك الوسيلة » . والمرأة الثانية صرّافة في احد المخازن الكبرى في الجزائر ، وهي اسعد حظا من زوجها الذي لم يعثر بعد على عمل . وهي من عائلة كانت ميسورة قبل الثورة (ومن وسط كان اعضاؤه يستغربون ان شخصا من منزلتها يشغل ذاته بقضايا الثوار)، واكدت ان اكثر الآراء تحيزا ضد قيام النساء بالاعمال يأتي من بين الاثرياء لا من بين الفقراء. والمرأه الثالثة ، وهي ارملة وام تعيش في غويوتفيل ويعمل ابنها الثاني (وعمره ثمانية عشر عاما) كسكرتير في احدى الوزارات ، تقول : « اؤثر ان تبدأ ابنتي الحياة وهي تملك القدرة على كسب معيشتها . فسيكون اسهل عليها فيما بعد ان تتزوج الزوج الذي تختاره » . وهي تعتبر ان هذا الحق هو اساس تحرر المرأة وجوهره . بيد انها حذرة ، ولا تسمح لابنتها بالخروج من البيت في الامسيات او اثناء عطل نهاية الاسبوع .

ان اهم جمعية نسائية هي الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات ، الذي كانت تترأسه عند كتابة هذا المقال الدكتورة نفيسة لاليام وتقوم بالامانة العامة فيه السيدة ماميا شنتوف . اخذت هذه الجمعية على عاتقها، حسبما ورد في مقرراتها (في اجتماع ايار/مايو ١٩٦٦)، قضية « دمج المرأة دمجا تاما في المجتمع الجزائري » . فهي تهدف الى تشجيع اسهام النساء في المنظمات الاجتماعية والسياسية في جميع انحاء البلاد . والواقع ان وجود هيئة كالاتحاد هذا يعتبر دليلا على انعدام المساواة بين الجنسين ؛ والامل هو ان يجيء يوم لا تعود ثمة ضرورة فيه لمنظمة نسائية خاصة مكرسة لاهداف نسوية .

ونجد ما يدل على مواقف الجزائريين من الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات ونشاطاته في ملاحظات ادلى بها سياسيان بارزان في المؤتمر التأسيسي للاتحاد عام ١٩٦٣ . فقد قال الوزير عمار بنتومي وهو يترأس المؤتمر: « لقد كسبت المرأة الجزائرية حقها في المدينة بسبب تقدماتها الفعالة للنضال من اجل التحرير الوطني ... فلم يعد دور المرأة موضع بحث » .

ومن الناحية الاخرى ، وافق محمد خيضر على هذا القول ، وكان آنذاك شخصية بارزة بوصفه الامين العام لجبهة التحرير الوطنية ، لكنه اصر على انه ينبغي على المرأة ان تبقى داخل «الاطار الاسلامي» ، واضاف قائلا : « ان طريقة حياة النساء الاوربيات لا تتلاءم مع تقاليدنا وحضارتنا ... اننا لا نقدر ان نحيا الا حسب النظام الاخلاقي الاسلامي ... ليس لدى النساء الاوربيات من المشاغل الا التويست ونجوم هوليوود ، بل انهن لا يعرفن اسم رئيس جمهوريتهن » .

ويبدو في الوقت الحاضر ان المنظمة الاخرى ، الى جانب الاتحاد الوطني ، التي تملك فيها النساء الصوت الاكبر ، هي اتحاد العمال الجزائريين ، الذي حافظ على مركزه المستقل عن الحكومة ، بالرغم من التخويف ومن محاولة دمجه في منظمة التحرير الوطنية . ولدى اجتماع المؤتمر الثاني لهذا الاتحاد في آذار (مارس) ١٩٦٥ ، عرضت عدة نساء وجهة النظر النسائية . فقالت معلمة اسمها فاطمة آيت يوسف ان من الواجب مقاومة «سيطرة الرجال التي تشجع على سلبية النساء وقصورهن » . واعلنت مساعدة ممرضة في احد مستشفيات وهران اسمها بيلاربي حليمة : « على اخواننا ان يساعدوا على تحريرنا ؛ ويجب ان ينتصر مبدأ اجر مماثل لعمل مماثل ، اذ ان ثمة اخوات [النساء الجزائريات] يعملن ضعف ما يعمل الرجال ويتلقين اجرا هو نصف ما يتلقاه الرجال ، مع العلم بأن لدى الفريقين طاقة مماثلة » . ثم قالت فاطمة آيت يوسف ، بعد ادلائها بالحجج المألوفة حول اسهام المرأة في الثورة ، ان احد اسباب وجودها هي وزميلاتها في المؤتمر هو للتعجيل في زيادة اسهام المرأة في المنظمات الاجتماعية والسياسية .

معركة الجنسين

كثيرا ما تجري مناقشات ومساجلات حامية للمسائل المتصلة بالعلاقة بين الجنسين ، على صعيد اخلاقي وعقائدي ، في الرسائل الموجهة الى محرري المجلات المختلفة . وقد استخلص كلود استيبيه في كتابه « من اجل الجزائر » نقاشا كهذا من صفحات الرسائل الموجهة الى رئيس تحرير صحيفة « الجزائر الجمهورية » ، وكانت اكثر صحف الجزائر جرأة في ذلك الحين (١٩٦٣) . وقد ورد في الفصل السادس من كتابه ما نستشهد به فيما يلي ، من بعض التعليقات التي ابداها الشبان والشابات .

فقد اعرب احد الشبان عن سخطه على المهر وعلى المعدل الحالي المرتفع ، فقال : « في القرن العشرين ، ووسط افكار وشعارات ثورية ، نصفها يشجع على تحرير النساء ، كيف يستطيع المرء ان يطلب مبالغ باهظة كهذه ممن يريدون الزواج ؟ ... ان المرء ليظن نفسه في سوق حيوانات .. تقدم احد اصدقائي بطلب يد فتاة . فطلب والدها ٥٥٠ الف فرنك

[اي ما يعادل اكثر من ٣٠٠٠ ليرة لبنانية] . وتبين انها تزن ٥٥ كيلو غراما . وهذا يجعل الكيلو غرام الواحد بسعر ١٠ آلاف فرنك». وكتب شاب آخر : « لاربعة اشهر خلت « اشتريت » امرأة بثلاثمائة الف فرنك [قديم] ... ان كل ما اريده هو ان اكون سعيدا . لكن التقاليد لا تتوقف حتى عند حد الزواج . فهي تقضي بان الفتاة ، حتى وهي متزوجة ، تبقى تحت سلطة ابويها. فليس عجبا ان الكثير من اخواننا يفضلون النساء الاجنبيات » . وهناك ثالث ، كان ابنا لفلاح ، ودرس الهندسة ، رفضت ان تصاهره اسرة ميسورة المال من اسر الطبقة الوسطى ، فكتب يقول: «طلبت مؤخراً يد امرأة فرنسية عرفتها خلال اقامتي هناك. دعني اقول لك ان ابويها لم يسألاني مائة الف او مائتي الف او ثلاثمائة الف او اربعمائة الف فرنك ، بل سألاني عن عملي...» وردا على هذه الصرخات ، احتجت احدى طالبات المدارس على الرسالة الاخيرة بقولها : « لماذا تتزوجون النساء الفرنسيات؟ ألا يجعلكم ضميركم تشعرون بانكم ترتكبون ضربا من الخيانة ؟ » وفيما يتعلق بالتقاليد اجابت امرأة متزوجة : « هل نستطيع ان نقضي بضربة واحدة من المحاة على تقاليد هي ، سواء أكنا نحبها ام لم نكن ، جزء من الارث الذي اخذناه عن اسلافنا ؟ ... اجل عدلوها بما يتفق مع الازمنة ولكن دون ان ننسى اننا جزائريون ولسنا اوربيين... المهر فكرة معقولة...وباستطاعة المرء دوما ان يساوم عندما يكون المهر باهظاً جداً». وجوابا على هذه الرسالة اعلن احد الرجال بغضب : « عار عليكم ايها الوالدون الذين تبيعون بناتكم ، والويل للفتيات اللواتي يسمحن ببيع انفسهن ... يجب ان يتغير نظام الزواج تغييرا تاما ... اننا نوافق على المهر ، ولكن من حيث له اصول في القرآن : اي بمبلغ بسيط زهيد ، حسب امكانات زوج المستقبل المالية ... ودائما بمعنى رمزي ».

وتصرح احدى الفتيات ، بخصوص قضية الزواج من اجنبيات : « ابنوا بيوتكم مع الجزائريات » . فيسألها شاب : « هل تسمح ، هي نفسها ، لاحد الشبان بان يقترب منها بغية التعرف اليها دون ان تصرخ بالفضيحة وتطلب من الشرطي ان يخلصها من هذا «المتحرش» بها ؟ ... كلا ، طبعا ، انها ليست الوحيدة ، فهذه علة وراثية ، ومعدية كذلك ». ويتذمر عدة شبان آخرين من ان كثيرا من الفتيات يقفن موقف الريبة هذا عينه . وترد احدى الفتيات قائلة: «حينما تخرج الواحدة من بيتها ، الى اي مكان ، لاتستطيع التخلص من هؤلاء الشبان الذين يبدو ان ليس لديهم ما يفعلونه سوى مضايقة الصبايا » . (وهذا امر تتشكى منه جميع النساء الجزائريات اللواتي يخرجن الى الاماكن العامة) . وترد فتاة اخرى : « تتذمرون ... من ان اخواتكم يصددنكم . لماذا ؟ لانهن يدركن انكم غير صادقين » . وهلم جرا . وان رسالة واحدة على الاقل في كل صفحة رسائل ترد لمحرري المجلات الدورية في الجزائر (وفي تونس ايضا) تتعرض للمشكلات الدقيقة التي ينطوي عليها الغاء ما بين

الجنسين من حواجز اقرها المجتمع منذقرون . ولا يكفي ان يندد كاتب كعمر اوزيغان، حينما كان رئيسا لتحرير « الثورة الافريقية » ، تنديدا شديدا باقصاء النساء والتقليل من مقامهن بوصفه عملا من اعمال الرأسمالية . فالماضي ما يزال مسيطراً بكثير من العناد والتشبث .

وقد كتب معقب في « الجيش » قائلا ان القرآن ينص فعلا على ان الرجل يتفوق على المرأة ، ويمنحه بعض الامتيازات (كالسهولة في الطلاق ، وتعدد الزوجات الى اربع ، وما الى ذلك). لكنه يوضح ان الآيات القرآنية المختصة بهذا الموضوع دقيقة جدا، بل وغامضة، وليست دوغماتية قاطعة ؛ فبالامكان تأويلها تأويلا حرا دون الجور على مضمونها . فهي العادات ، لا القرآن ، المسؤولة عن موقف الاحتقار المجحف تجاه النساء، وتقضي بتأويل بعض آيات القرآن تأويلا دقيقا صارما ، لا تأويلا حرا . وبعد ان يقول الكاتب هذا كله، يكرر الرأي المألوف بان المرأة خاضعة تابعة في الغرب بسبب الرأسمالية ، وبأن القرآن في الواقع قد منح النساء حقوقاً لا تمتلكها الكثيرات من النساء في الغرب. ويقول ان المسألة مسألة تحقيق الروحية الحقيقية والتقدمية التي يتضمنها الاسلام. وينهي الكاتب تعقيبه مستشهدا بالباحث تحقيق والمستشرق الفرنسي جاك بيرك : « كانت المرأة ذات مرة كينبوع حياة مستنفد ومحروم في آن معا . ولم يعد هذا صحيحا حسب النظرة المعاصرة . فالمرأة الآن تستعيد شخصيتها كما تستعيد اتصالا متواصل الجدة بفيضان الكائنات والاشياء الازلي. لقد اعادها التاريخ الى الاستمرار والمواصلة ، واخذ الرجل يطلب منها ادوارا جديدة وضرورية » .

يمكن اعتبار مقال « الجيش » هذا ممثلا لوجهة نظر الكثيرين من الجزائريين الذين يسمون انفسهم اشتراكيين لكنهم يصرون على ان اشتراكيتهم اشتراكية اسلامية، وجزائرية بنوع اخص . وينظر امثال هؤلاء الى كتابين صدرا مؤخرا ، واثار كل منهما عاصفة حوله، على انهما جريئان وهدامان في الوقت ذاته : الكتاب الاول « نساء الحريم وقريباتهن » للعالمة الاثنولوجية الفرنسية البارزة جرمين تيون، وهو يندد تنديدا شديدا بالمنزلة المتدنية التي لنساء البحر المتوسط ، والكتاب الثاني « المرأة الجزائرية » للكاتبة الجزائرية فاضلة مرابط، وقد صدر في ١٩٦٥ .

كتابان حاسمان

ان كتاب فاضلة مرابط ، مديرة « المجلة النسائية » في راديو الجزائر وزوجة طارق ماشينو ، احد صانعي الافلام ، هجوم لاذع على الرجال في الجزائر المعاصرة وعلى المناخ الاجتماعي المخيم فيها . وهو اقرب الى الكراسة الدعائية منه الى التحليل الاجتماعي ، ومكتوب في حرارة الانفعال ، ومع هذا فهو مدخل مفيد الى وضع النساء في الجزائر كما

تراه امرأة متطورة . وقد حصلت على المعلومات والمادة فيه من خبرتها الخاصة ، بالطبع ومن الرسائل الكثيرة التي تلقاها برنامجها اثناء ادارتها له . وهي تقول في كتابها ان الدستور وغيره من الوثائق قد منح المرأة الجزائرية المساواة قانونيا وسياسيا، الا انها تعامل اجتماعيا، مع هذا، كمخلوق احط من الرجل، كغرض، كشيء (كثيرا ما تستعمل المؤلفة التعابير الوجودية). فالمرأة غرض ايروسي تجب ملاحقته ومن ثم (اذا ما قُهر) احتقاره. ويربى الرجال ليكونوا متملكين للنساء وليقفوا منهن موقفا ايروسيا بكامله (الفتاة التي يحبها الفتى حبا حقيقيا بغير ادراك منه هي شقيقته ، اذ انها الفتاة الوحيدة التي يعرفها كذات). وتعامل المرأة وفقا لمبدأ التفرقة العنصرية؛ فهي ما تزال «مستعمَرة» (تشدد جرمين تيون على هذه النقطة عينها فيما يتعلق بالنساء المتوسطيات عامة). وتدلل الكاتبة على قولها بما يلي: في ١٩٦٣ خلال الحملة الرامية لتعليم الالفباء للاميين (وكانوا يشكلون حوالي ٩٠ بالمائة من مجموع السكان عند الاستقلال) لم تتعلم الايجدية غير ٣٠٠ امرأة؛ لا يوجد في الوزارات كلها وفي الجمعية الوطنية معا الا نحو من عشر نساء ؛ الآباء يمنعون بناتهم من ان يصبحن مثقفات ثقافة تتعدى مستوى معينا خوفا على اخلاقهن ؛ اظهر استفتاء اجري في احدى المدارس الثانوية بين الطلاب الذكور ، ان معظمهم يعارضون تعليم الفتيات؛ المرأة السافرة لاتستطيع السير في اي مكان دون ان يحملق فيها الرجال ويتحرشوا بها ؛ اصبح المهر عملية تجارية (وموضع مضاربة ومساومة) ؛ المرأة الجزئرية حامل على الدوام – فهي تلام ان لم تنجب اطفالا فيما يُمتدح الرجل ان هي انجبت ؛ في ١٩٦٤ اقدمت ١٧٥ فتاة على الانتحار كيما يتجنبن زواجات فرضت عليهن فرضا ؛ ثمة تجاوب ضئيل جدا لدى النساء مع منظمات كمنظمة « الشبيبة » التابعة لجبهة التحرير الوطنية؛ الى آخره الى آخره طوال صفحات عديدة من الاتهامات المريرة .

وتستطرد فاضلة مرابط فتقول ان المرأة، نتيجة لتربيتها في مجتمع رجال كهذا، تميل الى ان تكون مستكينة سلبية، ومتخلفة في تطور شخصيتها . وقد كشفت سلسلة من الرسائل التي وردت ردا على السؤال اذا كان باستطاعة المرأة ان تشغل اي منصب في المجتمع ، عن ان معظم كاتبي الرسائل (الذين تتراوح اعمارهم بين السادسة عشرة والثانية والعشرين) يعتقدون بان هذا **غير ممكن** ، لان الرجال اقوى من النساء ويميلون الى الامور الميكانيكية اكثر منهن . وبسبب الموقف البدائي من الامور الجنسية الذي تتربى عليه النساء وينشأن عليه ، فانهن يعتقدن ان ثمة شيئا معيبا في امور الجنس ، ولذا يملن الى ان يكن باردات جنسيا (النساء الاوربيات يُثرن الرجل اكثر مما تثيره الجزائريات، لتصوره ان الاوربيات اكثر منهن قابلية ومقدرة جنسية) . وبسبب الاختبار الاستعماري ، فان المرأة الجزائرية الغربية الثقافة هي مجموعة مشوشة حائرة من العناصر : «المرأة الجزائرية لم تُخترع بعد».

فهي تميل الى الشعور بالذنب اذا ما ظنت انها حرة ، او تميل الى ان تكون مستسلمة والى القبول بمصيرها كيفما جاء . والصورة العالقة في ذهنها عن « المرأة العربية » هي صورة سلبية جدا ؛ فهي تنظر اليها بهلع ، على انها بهيمة او جارية . ومن الناحية الاخرى ، فانها تقبل بالرأي الغربي الذي يقول ان الشيء الوحيد الذي يحفظ للمرأة كرامتها هو ان تكون متطورة ، ان تلبس وتمشي وتتغنج كامرأة اوربية . ولكن مهما كانت حائرة مضطربة ، تقول فاضلة مرابط ، فانها ابتدأت توجد على الاقل (وهو الاستنتاج ذاته الذي وصلت اليه ليلى بعلبكي وآسيا جبار كذلك الحال في رواياتهما) .

وتجد فاضلة مرابط ان النساء في بعض القضايا يتبنين موقفا تقدميا . مثال ذلك ان احدى الدراسات التي اجريت حول مسألة الزواج المختلط اظهرت ان جميع المجيبات يشعرن انه امر مقبول ، شرط ان يكون الحب موجودا فيه (مع ان المؤلفة تشعر انهن ساذجات ، اذ لا يدركن المصاعب التي ينطوي عليها زواج كهذا) . وتشير بعض الفتيات الى رائدة الفضاء الروسية كدليل على امكانية دمج النساء دمجا تاما في المجتمع ؛ وهؤلاء الفتيات يعتبرن روسيا والصين ويوغوسلافيا بلدانا دينامية ، وذلك الى حد كبير بسبب الدور الذي تلعبه النساء في تلك المجتمعات .

ومن الحلول التي تقترحها الكاتبة الحلول التالية : توحيد صفوف الذكور والاناث حتى لا يعود الرجال والنساء غرباء بعضهم عن البعض الآخر ؛ تثقيف جميع الفتيات حتى سن السادسة عشرة على الاقل (فهذه الدراسة هي مفتاح تطورهن ورقيهن) ، وحرمان الاب الحق القانوني الذي يخوله تعطيل دراستهن ؛ منع اي زواج يتم دون رضى المرأة منعا قانونيا ؛ تحديد مهرهن بمبلغ صغير ورمزي من المال ؛ والغريب انها تقترح ايضا ان يصار الى كبح تأثير المجلات والافلام الفرنسية (بواسطة الرقابة) لانها تزيد من اثارة السكان الذكور ، الذين يهيمن الجنس على افكارهم ومميزاتهم دونما حاجة لهذه المجلات والافلام . وهي تذكر بعطف رسالة وردت ردا على سؤال يتعلق بكيف يجب ان تكون المرأة المتطورة ، فقد انطوى الجواب على صورة امرأة تعتني بمظهرها وشكلها وملبسها ، امرأة مثقفة تعي القضايا الراهنة ، وتدافع عن حقوق النساء بالرغم من الآراء المتحاملة ، وتوحد عائلتها والحياة الاجتماعية وتنشيء اولادها ليكونوا مواطنين صالحين ، وتساعد على تثقيف الاخريات في واجباتهن ومسؤولياتهن السياسية ، وتعين زوجها في عمله وتكون صديقة له .

النتيجة التي تصل اليها المؤلفة هي انه في حين يعد برنامج طرابلس وغيره من الوثائق بالمساواة ، فان هذا الوعد سيبقى كلاما بكلام الى ان تصبح مساواة المرأة والرجل « مكتوبة في الوقائع » . فقد كانت الحقيقة الواقعة حتى هذا التاريخ ، على حد قولها ، هي ان الموقف الغالب نحو المرأة هو الموقف التقليدي الضيق .

كان رد فعل المعلقين نحو هذا الكتاب ايجابيا لدى الفرنسيين وسلبيا لدى الجزائريين، كما هو متوقع . فقالت ايزابيلا فيشنياك في « لوموند » ان كتاب السيدة مرابط يظهر « بطريقة جريئة وديناميه » ، كم كان فانون مفرطا في تفاؤله، كما يظهر الشجاعة وصفاء الذهن اللذين تقدر عليهما النساء الجزائريات المتحررات. ونظر البير بول لنتان «في «لو نوفيل اوبزرفاتور » ، الى الكتاب على انه « مثير » ، لا بالمعنى السيء ، بل بالمعنى النبيل لهذه العبارة، ورأى فيه اسهاماً قيما في « المعركة بين الجنسين » ، وهي المعركة التي باتت تصر فيها النساء على حقوقهن .

اما رد الفعل في الجزائر (استنادا الى اربع حالات على الاقل) فكان سلبيا بقدر ما كان رد الفعل في فرنسا ايجابيا . فآسيا جبار نفسها اعتبرت الكتاب متطرفا، ومفرطا في التشاؤم فيما يتعلق بمدى انعدام حرية النساء في الجزائر ، ومن حيث انه مكتوب من وجهة نظر غربية مغالية . وهاجم نور الدين تيداني الكتاب في مجلة « نوفمبر » ، بوصفه من وجهة نظر واحدة، و« خاليا من التحفظات او الفوارق الدقيقة »، وخليطا مشوشا من الحقائق والقيم ومن الفكر والواقع ومن القضايا الاجتماعية والقضايا القانونية . وهاجمه ، اكثر من هذا كله، لانه اقترح على الجزائر ان تتبنى «اسلوبا غربيا في الحياة كحل ثوري». ويتهم المؤلفة بالاستعمار الجديد لانها تنظر الى المرأة الاوربية « بحسد وحنين » . كما يتهمها بالمشاعر المناهضة للثورة لمهاجمتها الرجال وذلك باظهارها (بصورة مغايرة للحقيقة) ان المرأة الجزائرية هي لا شيء . وينتهي الناقد الى القول بانها تتجاهل ما تم من تقدم يكشف عنه النشاط السنوي للاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، على سبيل المثال، او نشاط القسم النسائي في شبيبة جبهة التحرير الوطنية . وكتبت زهرة سلامي في « الجيش » ، فكررت النقاط عينها تقريبا. وقالت ان كل ما تقترحه المؤلفة هو « ثورة عديمة النفع » ، اذ ان هذا الكتاب لا يدعنا نتصور الا حرية جاهزة مصطنعة وسطحية ، « يتكرر فيها تقديم المرأة الاوربية المتحررة من المحرمات الجنسية كمثال » . وفي العدد التالي من « الجيش » ، هنأت احدى النساء الناقدة وادانت كتاب فاضلة مرابط على انه ليس اكثر من اهانة لا مسوغ لها للجزائر ، مبنية على مشكلاتها الشخصية الخاصة .

ويبدو ان كتاب تيون « نساء الحريم وقريباتهن » قد اثار رد فعل مماثلا . فقد نشر جورج حنين في مجلة « جان افريك » التونسية مراجعة نقدية ارفقت بصورتين متقابلتين تمثل احداهما امرأة مسلمة انيقة وقد اختبأ رأسها داخل طرطور ، وتمثل الاخرى موزعة بريد بليدة المنظر ، مثلثة الذقن ، وصفت بانها « نموذج للمرأة المتحررة » . واتهم حنين المؤلفة بانها ترى المسألة من وجهة نظر امرأة غربية متعالية وراضية عن ذاتها . وقال ان

المرأة في الغرب « قد ظفرت فعلا بحق الفسق والبداوة العاطفية ». فتيون تدعو الى تحرر يؤدي الى الطبيب النفسي ، تحرر « هو ليس بالثورة : انه استبدال اشخاص » (اي ان المرأة تضحي رجلا) . ومن الناحية الاخرى ، فان للمرأة الشرقية « صفة حضور » ، وهذه الصفة لا تصدر عن « شقاء الاشياء او فضيلة الادوات » .ويختم حنين مقاله بالقول: « اننا مهتمون اهتماما كبيرا بتوازننا بحيث اننا لن نسمح لكن [تيون ومن لف لفها] بان تختزن [نيابة عنا] ». وبعد ذلك باسبوعين نشرت «جان افريك» رسالتين من الرسائل العديدة التي تلقتها ردا على هذه المراجعة . انحازت الكاتبة الجزائريةليلى حسين في احداهما انحيازا تاما الى حنين ، قائلة ان النساء يتمتعن الآن بجوهر الحرية في الجزائر ، وانه حيث توجد انتهاكات للحرية امكن تصحيحها بقراءة القرآن قراءة صحيحة . وبعد الموازنة بين الاثنتين، قالت انه اذا كان عليها ان تختار بين « نزوات مدنية متفوقة وبين التقاليد،فانني أختار التقاليد » . ومثل وجهة النظر المقابلة المؤرخ الفرنسي البارز شارل اندريه جوليان، الذي وجه التقريع لحنين لمعالجته كتابا جديا كهذا بمثل هـذا الاستخفاف، واكد انحطاط مقام المرأة في حوض المتوسط . قال :« لنواجه الحقيقة ؛ ان الذكور المتوسطيين يشعرون بضمير آثم . انهم يعلمون انهم مخطئون وان لعبتهم قد انتهت . وهم يحاولون الدفاع عن انفسهم فحسب فيفشلون في ذلك فشلا ذريعا . ان مقالة السيد حنين هي مثل بارز على ما اقول». ويوضح جوليان هذا الامر بان يروي مساجلة اجراها ذات مرة مع جماعة من طلاب افريقيا الشمالية في احدى الجامعات الفرنسية : « طلبت منهم ان يعددوا الاسباب التي تحملهم على ابقـاء النساء في حالة منحطة . ولما انتهوا ، تناولت حججهم ، الواحدة تلو الاخرى، وبينت لهم ان المستعمِرين كانوا قد استعملوا كل واحدة منها، بكلمات مماثلة تقريبا، كيما يقاوموا تحرير مستعمراتهم . وقلت لهم في الختام انه ينبغي عليهم بعد ان تحرروا من الاستعمار ان تكون لديهم الشجاعة لتحرير نسائهن من الاستعمار » .

ردود فعل تقليدية

سواء كان رد فعل الرجل في الجزائر ، وبعض النساء فيها ايضا ، تجاه كتابي جرمين تيون وفاضلة مرابط ، هو حالة من حالات القومية الثقافية ، او دفاع الرجل عن نفسه ، او الشعور الحقيقي بان ثمة قيما شرقية ينبغي حمايتها من « الاستغراب » ، فالحقيقة ان رد فعل تقليديا ضد منح النساء مساواة كاملة (بالمعنى الغربي لهذا التعبير) بدأ يظهر في عام ١٩٦٤ والى حد اكبر منذ صيف ١٩٦٥ . ورد الفعل هذا هو جزء من ارتكاسة عامة ضد « التقدمية » بما فيها من الموحيات والمضامين الماركسية والعلمانية التي حملها اياها بن بيلا والكثيرون من مستشاريه (وخصوصا محمد حربي) الذين ازداد نفوذهم في ١٩٦٥ ،كمستشارين

ومحررين للصحف والمجلات الرسمية وكمسؤولين في الراديو الخ . ومن العلامات الدالة على هذه الارتكاسة ، المأتم الجماهيري الكبير الذي اقيم للشيخ ابراهيمي ، زعيم جمعية العلماء المصلحين ، المعادي للاشتراكية ، والعدد الكبير من الحضور في اجتماع عقد تحت رعاية الهاشمي تيجاني : فقد ندد هذا الاجتماع ، الذي عقدته منظمة « القيم » في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ حينما كان امينا عاما لكلية الآداب في جامعة الجزائر ، ندد بالتقدميين واصفا اياهم بالملحدين وباعداء العروبة . وفي الوقت ذاته ، كان توفيق المدني ، وهو مؤرخ بارز واحد قادة العلماء ، يعلن ان تأميم الممتلكات الصغيرة وفكرة الحرب الطبقية لا تتلاءم والاسلام . ويبدو ان ضغط التقليديين اثناء مؤتمر جبهة التحرير الوطنية ارغم الحكومة على اغلاق الصحيفة الشيوعية « الجزائر الجمهورية » وعلى التسليم بالحجة القائلة بان التحرر دون تدريب صحيح في القيم الدينية هو خطر على النساء ، وذلك عن طريق وعدها بوضع قانون اسرة مناسب .

ولما كان تيجاني ينطق باسم الكثيرين من التقليديين في الجزائر ، فانه يجدر بنا ان ننظر الى آرائه حول موضوع المرأة . فقد سئل في مقابلة اجريت معه : « ما هي تعاليم القرآن فيما يتعلق بالمرأة ؟ هل هي مساوية للرجل ؟ » فاجاب تيجاني (مستشهدا بعدة آيات من القرآن) ان للمرأة في الاسلام من الحقوق قدر ما عليها من واجبات نحو الرجل ، الا انها « بطبيعتها » غير مساوية للرجل . وقال ان شخصيات مثل الامبراطورة الروسية كاترين وسيمون ده بوفوار هي الحالات الشاذة التي تثبت القاعدة : لانه لو كان الرجال والنساء متساوين لكان هذا قد ظهر في التاريخ قبل الآن . ان الاثنين متساويان في عيني الله ، ولكن النساء ادنى من الرجال بسبب الفوارق في الكفاءات والمقدرة في هذه الدنيا . ان العالم لم يعرف قط نبيات ـ وهذا يدل على ان الله اعطى « المسؤولية » فعلا للرجال . واضاف تيجاني قائلا : «اذا ما اخذنا بعين الاعتبار التركيب الفيزيائي والبيولوجي للدماغ ، رأينا ان الرجل اعلى تطورا ورقيا من المرأة » . وامتدح تيجاني (في مكان آخر) الجنرال فرانكو لمنعه بذلات السباحة المؤلفة من قطعتين في اسبانيا ولدعوته الى تخصيص شطآن منفصلة للرجال والنساء . كما صرح ايضا : « يجب الا نخلط بين الملابس المحتشمة وطراز باريس » .

وقد مالت الحكومة ، منذ تولي بومدين الحكم ، الى الانحراف نحو الموقف التقليدي . ففي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، وبعد فترة من التساهل والتسامح ، تم اغلاق عدد من المقاهي لتقديمها الكحول . وجاء هذا في اعقاب حملة شنتها « المجاهد » ، الصحيفة الرسمية لجبهة التحرير الوطنية ، وهاجمت فيها « العادات الغربية » وقالت : « ان الكحول

لا يتماشى مع الاسلام ولا مع الحقائق الوطنية ولا مع الاشتراكية ، وهي سرطان يمكن ان يقوض صحة الشعب الاخلاقية والجسدية » . وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، بعد ان قام فريق من راكبات الدراجات النارية (ينتمين لفرقة جمباز رياضية) باستعراض ظهرن اثناءه بالتنانير القصيرة ،وقف احد الوعاظ في مسجد كبير من مساجد مدينة الجزائر يهاجم التنانير القصيرة بوصفها غير محتشمة . بيد ان الحكومة رأت هذه المرة ان الميزان قد مال ضد التقدم اكثر مما يجب ،فشهرت بالرجعيين في افتتاحيتين من افتتاحيات «المجاهد». وهكذا نجد ان التقليديين يملكون صوتا اكبر في الوقت الحاضر لكن الساحة لم تخلُ لهم . ومع هذا ، فقد انتقدت « الثورة الافريقية » ، في ذلك الاسبوع عينه ، اولئك الذين عجزوا عن ادراك ان المجتمع التقليدي لا يمكن ان يتغير الا تدريجيا ، وانه لا يمكن ان ينجم عن تقليد طرق الحياة الاجنبية تقليدا مباشرا ومستعجلا غير القباحة ، واعربت عن اسفها على نوعية الافلام السينمائية التي تعرض في الجزائر (وخاصة على واحد منها يدور على كريستين كيلر) لان هذه الافلام «تسمم الضمير». وانه لامر عجيب ايضا ان جميع الطلاب في هذه الدولة الاشتراكية ملزمون بتلقي دروس في الدين. ويشدد برنامج البكالوريا الجديد تشديدا كبيرا على الحضارة والتاريخ العربيين والاسلاميين .

لكن من الضروري ان نكون حذرين . ففي النطاق المعقد للسياسة الجزائرية ، كثيرا ما يكون المظهر العقائدي ستارا لامور سياسية او شخصية بحتة. وهكذا، فان بومدين لا يزال يتمسك ببرنامج طرابلس وبشرعة الجزائر . والاعتبارات العملية الخالصة تلعب دورا كذلك . فالقرار الذي اتخذ في عهد بن بيلا لتعريب التعليم باسرع ما يمكن ، قد عدلته وزارة التربية تعديلا كبيرا. لكن على اية حال، فان بومدين ، فيما يتعلق بالمرأة، قد مال بعد توليه الحكم الى الوقوف الى جانب الرأي الاكثر تقليدية .

ففي « يوم المرأة الدولي » في ٨ آذار (مارس) ١٩٦٦ ، حدد بومدين وجهة نظر الحكومة في خطاب استفزت نبرته عددا من النساء الحاضرات الى الخروج من الحفل احتجاجا . فقد اعلم الرئيس جمهور مستمعيه ، باسلوبه العادي والصادق ، ان النساء قد نلن الحقوق التي كافحن من اجلها ، ولذلك يجب عليهن الا يواصلن « المطالبة » بها . فالاشتراكية قد افترضت مساواتهن للرجال في الحقوق والواجبات، ووجوب تجنيد طاقاتهن الكاملة . والنساء يعملن في الادارة الحكومية ، ولا شيء يمنعهن من قيادة الجرارات الزراعية او من العمل في المصانع ان هن رغبن في ذلك . ولكنه استدرك قائلا : « توجد هناك مشكلة البطالة . حين يكون احد الاعمال متوفرا ، هل يجب ان يعطى لرجل او لامرأة؟ هل يجب ان يترك الرجل في البيت فيما يسمح للمرأة بان تعمل؟ هذه هي المشكلة !»

كان الحل الذي اقترحه ضمنا لهذه المعضلة واضحا وضوحا كافيا بالنسبة لجمهوره المتململ . فقد اصر على ان لدى الجزائر تقاليدها الخاصة ، وعلى ان تطور النساء « لا يعني بطريقة من الطرق محاكاة المرأة الغربية . اننا نقول لا لهذا النوع من التطور ، اذ ان مجتمعنا هو مجتمع اسلامي واشتراكي . وثمة مشكلة بهذا الخصوص. انها تنطوي على احترام الاخلاق. اننا مع تطور النساء وتقدمهن...لكن هذا التطور يجب الا يكون سببا لفساد مجتمعنا... فلقد رأينا بين الكثير من الشعوب التي تحررت مؤخرا ان المرأة ، ما ان تصبح حرة ، حتى تسارع الى التفكير بامور لا موجب لذكرها هنا...وهي امور لا علاقة لها بالتقدم، بل على العكس تماما ... ان تطور المرأة الجزائرية وتمتعها بحقوقها يجب ان يكون في اطار اخلاقية مجتمعنا ».واشار الى الشائعات القائلة بان قانون الاسرة الجديد الذي يجري اعداده سينتزع من النساء حقوقهن ، فانكر ان تكون هذه الشائعات صحيحة ، غير انه قال بان القانون سيعزز ما كسبته النساء و « يحمي العائلة الجزائرية » . ثم وجه انتقاده الى الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات لعدم اهتمامه اهتماما كافيا باغلبية النساء الجزائريات، اي بنساء الارياف ؛ وقال ان تغييرات ستحدث لتقوية المنظمة وتشجيع اعضاءها على العمل بمزيد من النشاط في الارياف . واختتم خطابه بقوله : « هذه هي بعض الحقائق . والموضوع متسع كبير وستسنح لنا الفرصة للتكلم حوله في مناسبة اخرى » .

وفي حزيران (يونيو) ١٩٦٦ ، ادى قراران رسميان الى زيادة مخاوف العاملات في الحركة النسائية الجزائرية . فقد انشأت وزارة الحبوس (اي وزارة الاوقاف الدينية) مجلسا اسلاميا اعلى يتألف من ثلاثين عضوا برئاسة صديق سعدي ، وذلك (كما قال) « لصيانة الاسلام في هذا البلد ، بجعله حيا بالعقيدة والفعل معا ... يجب ان يولد ميراثنا الوطني من جديد ، ويجب ان تصان تقاليدنا ، وان تنقّى لغتنا . ان جماهيرنا تتعطش للمعرفة وشبابنا يشكون ثبوطا في العزم » . ومن الناحية الاخرى صدر في ١٩٦٦ قانون عقوبات جديد ينص ، من جملة ما ينص عليه ، على ان يكون الحكم في قضايا الزنى السجن مدة اقصاها سنة واحدة للرجل والسجن مدة اقصاها سنتان للمرأة .

وسواء أكانت هذه العلامات على الارتكاسة ضد التحرر الكامل للمرأة، بالمعنى الغربي، ذات مدلول دائم ام لا (في فرنسا كانت المرأة منذ عهد بعيد اكثر تحررا من القانون) ، فان باستطاعة المرء ان يفترض ان وضع المرأة سيتحسن كلما ازداد عدد النساء المتعلمات وكلما اثبت عدد متزايد منهن قدرتهن وكفاءتهن في الحياة العامة .

في التعليم وفي الحقل الثقافي

حتى عشية الثورة ، كان عدد الفتيات المتعلمات صغيرا جـــدا ، وعدد اللواتي بلغن مستوى الدراسة الثانوية اقل حتى من ذلك . وابان الثورة عجلت الحكومة الفرنسية عملية

التعليم النسائي، ومنذ الاستقلال تزايدت الاعداد سريعا. ففي ١٩٥٤– ١٩٥٥ كانت هناك ١٢٠ ، ٥٣ فتاة جزائرية في المدارس الابتدائية ؛ وفي ١٩٥٨ كانت هناك ١١٨،٠٠٠ في المدارس الابتدائية والثانوية معا ؛ وفي ١٩٦٣ بلغ العدد ٤٧٢،٣٧٣ في المدارس الابتدائية وحدها . اما في المدارس الثانوية ، فلم يكن هناك غير ٩٥٢ فتاة في ١٩٥٤ – ١٩٥٥، وفي ١٩٦٣ كان هناك ٣٠،٣١٨ (مقابل ٦٤،٥١٠ من الذكور) . وفي التعليم العالي كان هناك ٢٢ فتاة في ١٩٥٤ – ١٩٥٥ ، وفي ١٩٦٣ بلغ العدد ٣٧٤ فتاة (مقابل ١،٧٤٩ فتى). ويبدو هذا التقدم جديرا بالاعتبار اذا ما قارنا الجزائر ، القريبة العهد بالاستقلال ،ببلدان اخرى تشابهها في مشكلاتها وخلفياتها واتيح لها وقت اطول للتطور بحرية .

لكن على الجزائر، بالطبع ، ان تقطع شوطا بعيدا لتحقق تقدما جديا ملموسا في محو الامية (التي ما يزال يشكو منها اكثر من ٨٠ بالمائة من شعبها)، ولتدرب النواة التي هي بامس الحاجة اليها. وقد لوحظت الاتجاهات التالية فيما يتعلق بالمرأة، في دراسات اجرتها وزارة التربية حول طلاب الجامعات في ١٩٦٣ . فمن الطالبات الجزائريات الثلاثمائة والاربع والسبعين في الجامعة ، كان معظمهن في كلية الآداب (١٣٨ مقابل ٣٠٨ فتيان). وفي كلية العلوم لم يكن هناك الا ٥٣ فتاة مقابل ٣٦١ فتى ؛ وفي كلية الطب ٨١ فتاة مقابل ٤٤٥ فتى ؛ وفي كلية الحقوق ٥٢ فتاة مقابل ٥٢٠ فتى . وتشير الدراسات (مع الاعتراف بانها ذات قيمة محدودة اذ ان النماذج كانت صغيرة جدا) الى ان عدد الفتيات القادمات من المناطق الريفية اقل من عدد الفتيان (٤٧ بالمائة من الفتيات مقابل ٦٢ بالمائة من الفتيان) ، مما حمل الوزارة على الاستنتاج بان التحرر ابطأ في الارياف منه في المدن . واستنادا الى ان اكبر مجموعة واحدة من الفتيات (٣٨،٧بالمائة مقابل ١٩،٦بالمائة من الفتيان) تأتي من فئة « الاداريين وموظفي الحكومة » ، اعتبرت هذه المجموعة اكثر الفئات تقدمية فيما يتعلق بالتحرر النسائي . وكان متوسط عمر الفتيات ٢٢ سنة (مقابل ٢٧ سنة للفتيان) ، وكان ١٦،١ بالمائة منهن متزوجات (مقابل ٣٩،٧ بالمائة من الفتيان). وكانت المهنة التي ذكر الطلاب انهم يطمحون اليها مهنة التعليم والادب (٧٥،٧ بالمائة من الفتيات مقابل ٥٠،٢ بالمائة من الفتيان) ؛ واشارت ٨٢،٦ بالمائة من الفتيات (مقابل ٧٥،٩ بالمائة من الفتيان) الى انهن يؤثرن العمل في القطاعات العامة من الاقتصاد عليه في القطاعات الخاصة منه . وهناك احصائية اخيرة ذات اهمية ، وهي ان عدد الفتيات في المدارس الخاصة (ويقع معظمها تحت اشراف المكتب الثقافي والجامعي التابع للسفارة الفرنسية) اكبر بكثير من عدد الفتيان فيها (في ١٩٦٣ كان العدد ١٥،٣٩١ فتاة مقابل ٨،٥٦٩ فتى) . ويوجد في المدارس الدينية المجازة عدد من الفتيات يدعو للدهشة : ففي ١٩٦٣ كان هناك ١٤،٢٤٨ فتاة مقابل ١٦،٣٠٥ فتيان .

في الوقت ذاته الذي اصبحت الفتيات الجزائريات قادرات فيه قدرة متزايدة على ان يطمحن الى التعليم ، وهو مفتاح تحررهن ، ابتدأ عدد متزايد من النساء الجزائريات ايضا يحثثن خطى التحرر والاسهام النسائي في البلد ، وذلك بالمثال الذي يقدمنه كشخصيات بارزة شهيرة . بعض هؤلاء كجميلة بوحيرد اسهمن اسهاما فعالا في الثورة،وبعضهن كآسيا جبار لمعن كاديبات ومعلمات ، وبعضهن عملن بنجاح في الحياة العامة كفاطمة خميستي . وهناك بالطبع نساء كثيرات اقل شهرة منهن ، يقدمن خدمات اكيدة للبلد .

من هؤلاء النساء ، عائشة نيكود ، التي كانت في ١٩٦٤ مساعدة مديروزارة الشباب، وهي احدى قلة من النساء يتولين منصبا عاليا كهذا في الحكومة . وهناك ايضا خيره تازيت ، عضو اللجنة التنفيذية لاتحاد العمال الجزائريين ، وقد قوبلت بالهتاف الشديد في يوم المرأة الدولي في عام ١٩٦٦ عندما حثت الحكومة بقوة على اتخاذ الاجراءات لتحديد النسل في الجزائر. قالت : «ليست المرأة مجرد آلة لصنع البشر ».

اما في الفنون، فبوسع النساء ان يفخرن بالرسامة الموهوبة بايا (زوجة الموسيقار حاج محفوظ من بليدا) ؛ وما تزال مرغريت تاوس عمروش (وان تكن فرنسية) تعمل على الترويج لحضارة القبائل في باريس ، بالمحاضرات وباصدار مجموعات مختارة من الشعر البربري ، وعلى ابقاء شعلة شقيقها الشاعر الشهير جان عمروش ، حية ؛ وهناك ايضا آنا غريكي ، الشاعرة الثورية الغنائية .

ان المرأة الجزائرية ، بالرغم من الآراء المتحاملة والتقاليد التي تعمل على كبتها واعاقة جهودها ، قد ابتدأت تتمتع بما قدمته لها الثورة من وعود.واذا استعرنا عبارة جاك بيرك قلنا ان « توسطها » في التاريخ قد استهل ـ بالرغم من سائر العراقيل .